

الإرشادات المشروحة لبروتوكول التأثير النوعي (QuIP)

هذه الوثيقة هي النسخة الموجزة للإرشادات الكاملة المذكورة في كتاب "إسناد الاثر الانمائي" "Attributing Development Impact" (يرجى الرجوع الى الرابط www.bathsdr.org/resources للحصول على النسخة الكاملة للكتاب). أما هذه النسخة فهي موجهة للكوادر العاملة في مجال المراقبة والتقييم والتعلم (MEL) غير الناطقين باللغة الإنجليزية، وهي متاحة بعدة لغات.

تم إعداد بروتوكول التأثير النوعي (QuIP) في جامعة باث في المملكة المتحدة بهدف التعامل مع التحديات التي تواجه عملية تقييم الدوافع السببية للتأثير ضمن السياقات المعقدة و/أو سريعة التغير، بطريقة موثوقة وضمن الوقت المحدد وبتكلفة مناسبة. ويعتمد البروتوكول على الأدلة المستخلصة من أثر محفزات التغيير (Causal Drivers)، والتي يتم الحصول عليها من خلال مقابلات معمّقة يتم عقدها مع أفراد مختارين من العينة تكون قصصهم غالبًا ذات صلة مع نظرية التغيير موضع الاختبار. وضمّم هذا البروتوكول بشكل خاص بهدف الحد من الإجابات المتحيزة المحتملة، ومن أجل مواجهة التحديات المرتبطة بتحليل وعرض البيانات النوعية من هذا الشكل.

وتسعى هذه الإرشادات إلى توفير مقدمة تفصيلية لكل من يخطط لإجراء دراسة بروتوكول التأثير النوعي (QuIP)، ولكننا نوصي أيضا بمراجعة المصادر الإضافية حول التدريب على هذا النوع من التقييم، والموجودة في الرابط التالي www.bathsdr.org

أ. لمحة عامة

يحتاج الأفراد والمنظمات التي تلتزم بالقيام بأنشطة معينة ذات أهداف تنموية واجتماعية، إلى توفر أدلة تؤكد لهم أنهم فعلاً على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافهم المرجوة. ومن هذه الأنشطة: المنح والاستثمارات والتدخلات والمشاريع أو البرامج. ولأغراض التسهيل على القارئ سوف نستخدم هنا كلمة "مشروع" للدلالة على أي من الأنشطة المذكورة أعلاه. وفي جميع الحالات، تحتاج هذه الجهات إلى أدلة تساعد في اتخاذ القرارات حول مواصلة تنفيذ المشاريع أو التوسع فيها أو تغييرها، كما يجب عليهم إبلاغ كافة الجهات التي تعمل معها بهذه الأدلة، بما فيها الجهات المستفيدة من هذه المشاريع والجهات الممولة لها.

وفي الحالات التي تتسم بتعقيدها، أو اختلافها، أو سرعة تغيرها، يكون الحصول على هذه الأدلة بالشكل الأنسب غير واضح، لأن ذلك يعتمد على سبب الحاجة إلى هذه الأدلة: هل هو لتسليط الضوء على نجاح المشاريع السابقة، أو لتحديد طرق معينة لتطوير الأنشطة الحالية، أو للتأكيد على المهمة أو الرسالة الخاصة بالمنظمة؟ هل من الأهم تحديد مقدار الأثر، أم شرح سبب تباينه من فرد لآخر أو من مكان لآخر؟ ما الحد المقبول لموثوقية هذه الأدلة، وما القيمة المناسبة من التكاليف للحصول على الأدلة التي يمكن تبريرها؟ هنالك العديد من الطرق للإجابة على جميع هذه الأسئلة، حيث تتباين نقاط قوتها وضعفها حسب السياق، فلا يوجد طريقة واحدة أو منهجية محددة أفضل من غيرها ومناسبة في جميع الظروف.

وبالحديث عن طرق التقييم الكمية (Quantitative) للأثر، فهي بلا شك تتسم بالدقة والصرامة لكنها أيضا تعاني من عدة مشكلات: فهي

غالبا مكلفة، وبطيئة، وتركز على معدل الآثار بدون ان توضح كيفية حصول التغيير. أما بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) فيبحث في تقييم الآثار من وجهة نظر الافراد العاملين في الميدان، والنواحي التي يعتقدون بأنها الأكثر أهمية بالنسبة لعملمهم، وهو أمر مهم لفهم الأثر ضمن سياقه المحدد، بما يشمل التفسيرات المتعلقة بالتباين في مقدار الأثر، والمساهمة التي تقدمها التدخلات في السياقات والمشاريع المعقدة وسريعة التغيير.

ويكمن الهدف الأساسي من وراء إجراء بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) في أن يخدم كأداة للتحقق من أن التأثير الاجتماعي للنشاط، أو مجموعة الأنشطة المنوي عقدها للمستفيدين قد تم كما هو متوقع أم قد نتج عنه بعض العواقب غير المتوقعة أو المقصودة. إضافة لما سبق، يمكن أن يقدم هذا البروتوكول فكرة عن العوامل الأخرى التي تؤثر على التغييرات المرجو حصولها (والتي يمكن أن يكون بعضها غير متوقع أو مقصود، أو أن يسلط الضوء على التباينات الحاصلة في التغييرات ضمن مجموعة مختارة، وعلى الآراء حول الدوافع السببية للتأثير. ويعد بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) متعدد الاستخدامات، إذ يمكن استعماله لتقييم ما إذا كان تدخل معين قد تم إجراؤه يحدث الأثر المتوقع (أم لا)، أي كما هو مذكور في نظرية التغيير (Theory of Change) المعدة للمشروع مسبقا. كما يمكن استخدامه بطريقة أكثر شمولاً للبحث في الدوافع السببية للتأثير كجزء من التزام المنظمة الاشمول بتحقيق أولوياتها وتنفيذ استراتيجياتها وأنشطتها المختلفة. وبشكل عام، لا يعد هذا البروتوكول مناسباً لمعرفة حجم التغيير الحاصل (كمياً)، ولهذا يعتمد البعض لتقييم مساهمة تدخل ما في أحداث التغيير بدل من إسناد الأثر الانمائي ولو انه يمكن ان يكون مفيداً احيانا في تقدير كمية التأثيرات المحتملة عند استخدامه بالتوازي مع طرق تقييم أخرى.

وعلى عكس طرق التقييم الكمية، يسعى بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) إلى تقديم أدلة تأثير لكل حالة على حدة بناءً على البيانات السردية السببية الآتية مباشرة من المستفيدين من المشروع أو النشاط، دون الحاجة إلى إجراء مقابلة مع مجموعة تحكم (Control Group) للمقارنة. وهذا يتباين مع الأساليب الكمية القائمة على الاستدلال الإحصائي (Statistical Inference) القائم على التعرض المتغير (Variable Exposure) للتدخل.

وهنالك قواعد أخلاقية متينة للطلب من الأشخاص بشكل مباشر التحدث عن أثر المشاريع أو الأنشطة عليهم، لكن ذلك يتضمن إيجاد طرق موثوقة للتعامل مع الإجابات المتحيزة المحتملة. ويتعامل بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) مع هذه المشكلة من خلال جمع البيانات النوعية بأقل نسبة رجوع ممكنة للنشاط الذي يتم تقييمه، والأخذ في الاعتبار كافة محفزات التغيير (Drivers of Change) المحتملة بشكل متساوٍ ضمن مجالات التأثير المحتملة. ويتم تحقيق ذلك من خلال العمل مع باحثين مستقلين بشكل كامل عن المنظمة المسؤولة عن الأنشطة موضع التقييم. وفي الحقيقة، يتم على الأقل حجب (Blindfold) تفاصيل تنفيذ المشروع ونظرية التغيير المرجوة عن الباحثين/ات كما كان ذلك ممكناً، وفي بعض الأحيان يتم أيضاً حجب هوية المؤسسة التي يتم تقييمها. وتكون الأدلة التي يتم جمعها من المستجيبين/ات على شكل "قصص" (Stories) يرووها عن الدوافع السببية للتغيير ضمن جوانب معينة من حياتهم. ويلي هذه الخطوة قيام باحثين/ات آخرين وهم "المحللون/ات" (الذين يسمح لهم بالوصول إلى المعلومات الخلفية ومعرفة تفاصيل عن المشروع)، بتحليل "القصص" المستخلصة من المستجيبين/ات باتباع منهجية موحدة لترميز الأحداث السببية المترابطة في السرد، والتركيز على معرفة الأسباب المطروحة في هذه القصص لحدوث التغيير، فيما إذا كانت تتماشى أو تقوّض، بشكل صريح أو مبطن، نظرية التغيير التي تدعم المداخلة التنموية، (أو إذا كانت هذه الأسباب قد جاءت بمحض الصدفة بالكامل). وكلما أمكن، تتم مقارنة هذه التحليلات مع التغييرات التي تتم ملاحظتها وبيانات المراقبة

المتعلقة بأنشطة المشروع، مما يساهم في تشكيل صورة أكثر تفصيلاً ووضوحاً عن النواحي التي تغيرت بالفعل والأسباب التي أدت إليها.

ومن المحددات الأخرى المحتملة لأدلة التأثيرات التي يتم جمعها من الأشخاص المستجيبين/ات مباشرة هو أنها محصورة فقط بما يعرفونه وما يعتبرونه أكثر أهمية. إن اتباع بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) لا يعتمد على إمام المستجيبين/ات بكافة التفاصيل، وإنما إلى ان خبراتهم وآرائهم مهمة ومفيدة. وبالتالي يمكن استخدام هذا البروتوكول جنباً إلى جنب مع طرق أخرى لجمع الأدلة، بهدف تحديد الفجوات المعرفية المهمة ما بين الأنشطة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت آراء كوادر العمل في المشروع والمستفيدين/ات منه متناقضة بشكل كبير، فمن المهم معرفة هذه الفجوات والتعرف على أسبابها.

عند التخطيط لإعداد دراسة بروتوكول التأثير النوعي (QUIP)، هنالك عدة عناصر في المنهجية المتبعة يمكن تعديلها لتتماشى مع المتطلبات المحددة لكل مشروع يتم تقييمه. ومن الأسئلة الواجب أخذها في الاعتبار: لماذا يجب استخدام بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) دون غيره؟ ومن الجهة/المنظمة؟ وكيف ستستخدم الأدلة التي تنتج عنها إلى جانب المعلومات المستخلصة من موارد أخرى؟ إن كل هذه الأسئلة ستؤثر على القرارات التي يتم اتخاذها حول الحاجة للحصول على بيانات أخرى، وكيفية تداخل استراتيجيات أخذ العينات واستراتيجية تحديد الأوقات، ومدى ضرورة أو إمكانية حجب المعلومات عن الباحثين/ات، وما هي الجهات/المؤسسات المشتركة في كل مرحلة من مراحل التقييم. ويتناول القسم التالي من هذه الوثيقة الأسئلة المذكورة أعلاه وكيفية التخطيط لإعداد دراسة بروتوكول التأثير النوعي (QUIP).

أ. تخطيط وتصميم تقييم بروتوكول التأثير النوعي (QUIP)

ب1 بروتوكول التأثير النوعي (QUIP): هل هو ضروري أم غير ضروري؟

يوفر البروتوكول حلاً واحدًا لتحدي إسناد الأثر (Attribution)؛ ولكن هذا الحل غير مناسب لكافة الحالات، وعادة ما يتم دمج مع منهجيات وطرق تقييم أخرى لاستخلاص كافة الأدلة التي يمكن أن تنتج عن عمليات التقييم. ومن المهم هنا إدارة توقعات كافة الجهات المشتركة في التقييم حول قدرة البروتوكول على منح قيمة مضافة والتحديات في استخدامه.

بروتوكول التأثير النوعي قادر على:

- توليد أفكار وآراء ودمجها في وجهات نظر الجهات المستفيدة حول التغيير وإدراكهم لسبب حدوث هذا التغيير.
- تسليط الضوء على التباينات الحاصلة في التغيير ضمن مجموعة من الجهات المستفيدة وتحديد الأسباب التي أدت إليها.
- المساعدة في تأكيد أو دحض نظرية (التغيير) لمشروع ما ضمن مجموعة مستفيدين/ات محددة ومجالات تم تقييمها.
- توليد هذا النوع من البيانات بطريقة أكثر موثوقية من خلال الحد من مشكلة التحيز تجاه مشروع ما، وذلك من خلال دمج مستوى مناسب من حجب المعلومات (ويمكن تعديل هذا المستوى دائمًا حسب سياق البحث).
- استخدام استبيان نوعي يتم إعداده مع المفوض بالمشروع للبحث في التغيرات الحاصلة ضمن مجالات متنوعة من الصحة

والحياة.

- توظيف باحثين/ات محلين/ات من ذوي/ذوات الخبرة والمهارات العالية لإجراء مقابلات مع الجهات المستفيدة، وبطريقة ولغة محلية مناسبة ومفهومة.
- ترميز وتحليل البيانات المستخلصة من المقابلات بطريقة منظمة، شفافة ومعتمّة باستخدام أساليب ترميز موحدة (لتحديد عوامل تحفيز التغيير المختلفة والمخرجات، وإلى أي مدى يمكن لهذه العوامل والمخرجات يمكن إسنادها للمشروع).
- تمكين وتشجيع المستخدمين/ات على الرجوع إلى البيانات المصدرية، وذلك عبر تزويدهم بملاحق تفصيلية مشروحة لكافة بيانات المقابلات الترميزية و/أو منحهم القدرة على الوصول إلى هذه البيانات بطريقة رقمية عبر لوحة معلومات رئيسية.
- توليد البيانات التي يمكن استخدامها ضمن مجموعة واسعة من اجتماعات الجهات المعنية واجتماعات "النقاشات المنطقية" (Sense-Making) لفهم ونفسير البيانات ضمن سياقها، بما يشمل الاجتماعات مع كوادر المشروع والجهات المستفيدة.

بروتوكول التأثير النوعي غير قادر على:

- تقديم نتائج تمثل كافة الجهات المستفيدة إحصائيًا (Statistically Representative)، حيث أن دراسات بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) مصممة للحصول على أفكار أكثر عمقًا حول التغييرات الحاصلة في مجموعات مختارة معينه، وللسماع بإطلاق التعميمات الحذرة حول مجموعات أوسع نطاقًا.
- ضمان الإجابة على أسئلة محددة جدًا عن أثر أنشطة مشاريع معينة. ففي حال اعتبار نشاط ما مهمًا في مجال الصحة من قبل المستجيبين/ات حسب المقابلة التي أجريت معهم (وعدم اعتبارها مسلمات)، هنا يتوجب على البروتوكول الحصول على مراجع تلقائية لهذه المحفزات (Drivers) المتعلقة بالمشروع. ولكن في حال كانت الأنشطة التي يقدمها المشروع هامشية أو غير مهمة في حياة المستجيبين/ات، هنا يجب إعداد مجموعة أخرى من الأسئلة المباشرة والموجهة لطرحتها عليهم. من جهة أخرى، من المهم استيعاب سياق التغيير الأكثر اتساعًا (بما في ذلك العوامل التي تساهم أو تحد من نجاح أو فشل المشروع).
- قياس مقدار الأثر أو توفير بيانات كمية تفصيلية، حيث يركز البروتوكول على طبيعة وماهية الأثر وليس مقداره. ويمكن من خلال البروتوكول تحديد كمية محفزات التغيير والمخرجات، بهدف تلخيص وتصوير نماذج وأفكار ضمن العينة المأخوذة، لكن هذه البيانات لا تكون ممثلة للعينة من الناحية الإحصائية. ويمكن أن يكون البروتوكول مفيدًا لإعطاء معلومات حول إعداد النماذج التي تحاكي مقدار التغيير، ومع ذلك تبقى الحاجة للحصول على بيانات إضافية لضبط هذه النماذج.
- تحديد أو قياس النجاح أو الفشل الكلي للمشروع. فعلى الرغم من أن العرض المرئي للبيانات النوعية المرمزة (Coded) يسهل عملية استيعاب الأدلة ويسلط الضوء على النماذج والقيم المتطرفة (Outliers)، إلا أن المفوضين بحاجة إلى الاستعداد بشكل

جيد للتعامل مع البيانات وجمع الأدلة من عدة مصادر أخرى كلما كان ذلك ممكنًا، بهدف تقييم المشروع بشكل كلي وشامل واستخلاص التوصيات اللازمة لتوجيه الأنشطة المستقبلية.

- الترويج بشكل مباشر لمنهجية أكثر تشاركية للتنمية، إلا أنه يمكن الاستفادة من النتائج والمخرجات للترويج للتعلم والتأمل ما بين مجموعات المستفيدين/ات، كما أن بعضاً من هؤلاء المستفيدين/ات قد وجدوا أن مجموعات التركيز والمقابلات التي أجريت معهم مفيدة و/أو اعتبروها فرضاً ممتعة للتأمل والتفكير الذاتي.

ب. الجهات المشاركة في إعداد دراسة البروتوكول

المفوض/ة هو/هي المستهلك/ة للأساسي/ة للأدلة التي يتم جمعها، وتقع عليه/عها مسؤولية اتخاذ القرار حول نوع الأدلة التي يجب الحصول عليها، والمكان والزمان والكيفية والسبب وراء جمعها. وتتضمن مسؤوليات المفوض/ة الرئيسية الموافقة على نطاق الدراسة وعلى استراتيجية أخذ العينات، بالإضافة إلى توفير وثائق المشروع الضرورية لتمكين القيام بعملية اختيار العينات، والإشراف على ودعم عمليات نشر وتوزيع واستخدام النتائج المستخلصة من المشروع، بما يشمل التأكد من دمج ترجمة بيانات بروتوكول التأثير النوعي مع الأدلة المستخلصة من طرق تقييم أخرى غير البروتوكول. وإلى جانب المفوض/ة، هنالك ثلاث جهات رئيسية مسؤولة عن إعداد دراسة بروتوكول التأثير النوعي (QUIP):

- رئيس/ة المقيمين: وهو/هي مسؤول/ة عن العمل مع المفوض، ومن مسؤولياته/ها تصميم وإدارة الدراسة، وتكليف فريق البحث الميداني بجمع البيانات، والإشراف على عمليات تحليل البيانات وإعداد التقارير. إن توظيف شخص لشغل هذا المنصب من خارج المؤسسة أو الشركة سيعزز على الأرجح من موثوقية الأدلة التي سيتم استخلاصها، لكن يمكن لموظف/ة من داخل الشركة أو المؤسسة أن يشغل/تشغل هذا المنصب بشرط ألا يكون/تكون له علاقة مباشرة بإدارة المشروع. وتتضمن مهام رئيس/ة المقيمين إعداد الإستيبيانات واستراتيجية جمع العينات، والتوظيف، والتدريب، وإدارة الباحثين/ات، بالإضافة إلى الإشراف على عمليات تحليل البيانات (في حال عدم القيام بهذه المهمة بنفسه/ها)، وتقديم تقرير تحليلي يتم استعماله من قبل الجهات المعنية بالمشروع. ويجب أن يكون/تكون رئيس/ة المقيمين على اطلاع بمبادئ تحليل البيانات النوعية، وأن يكون/تكون قادرًا/ة على إدارة عملية التوظيف الفرعي للباحثين/ات الذي سيقومون بإجراء المقابلات.
- رئيس/ة الباحثين/ات: وهو/هي يؤدي/تؤدي دورًا مهمًا في إعداد بروتوكول التأثير النوعي (QUIP): وهو/هي مسؤول/ة عن إدارة كافة نواحي عملية جمع البيانات. ولشغل هذا المنصب يجب أن يكون/تكون باحثًا/ة نوعيًا/ة متمرسًا/ة من نفس الدولة التي يجري فيها التقييم، وأن يكون/تكون له/لها خبرة واسعة وطويلة بالعمل في الميدان وتوظيف كوادر بمستوى رفيع، إلى جانب تدريب وإدارة فرق العمل. ويمكن لرئيس/ة المقيمين أن يشغل/تشغل هذا المنصب أيضًا إذا كانت الظروف مناسبة؛ إذ يجب أن يكون قادرًا/ة على الالتزام بتمكين المستفيدين/ات من المشروع من إبداء آرائهم والتأكد من أن تكون هذه الآراء مسموعة للجهات المسؤولة. وتتضمن المهام الرئيسية لرئيس/ة الباحثين توظيف وإدارة كوادر عمل ذات خبرة، وتحمل مسؤولية إعداد عينة المستجيبين/ات المختارة مسبقًا، والتأكد من أن بيانات المقابلات التي تُجرى معهم ذات جودة عالية، إلى جانب الحفاظ على مستوى تواصل جيد مع

رئيسة المقيمين/ات.

- المحلل/ة: يكون/تكون مسؤولاً/مسؤولة عن ترميز جميع المقابلات باتباع منهجية بروتوكول التأثير النوعي (QUIP)؛ باستخدام البرمجيات المناسبة، بالإضافة إلى تحليل البيانات التي تم ترميزها واستخراج النتائج الرئيسية، تحضيرًا لإعداد التقارير أو تقديمها لرئيسة المقيمين/ات. ويمكن الدمج بين مهام المحلل/ة ورئيسة المقيمين/ات، ولكن بما أن هذين المنصبين يتطلبان مجموعة مختلفة جدًا من المهارات، كما تتطلب عمليات التحليل فترة طويلة من الوقت، لذا يفضل الفصل بين هذين المنصبين حيث لا يمكن الدمج بين المهارات، بشرط توفر التناغم والتعاون الفعال بين الطرفين. ويجب على المحلل/ة الكفاءة أن يكون/تكون قادرًا على الاندماج الكامل في البيانات وتحديد مشكلات وقصص التغيير المعقدة وحلها، الإيجابية منها والسلبية، وأن يتمكن/تتمكن من استخلاص النتائج الرئيسية من البيانات، وإعداد جداول ورسومات بيانية ذات صلة وتقديمها لتكون قاعدة/أساسًا لتقرير بروتوكول التأثير النوعي (QUIP).

ب3 الوقت المناسب لإجراء دراسة بروتوكول التأثير النوعي (QUIP)

يعتمد الوقت المناسب لإجراء دراسة بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) على علاقتها بالمشروع قيد التقييم.

- في بداية مرحلة التصميم، لتكون بمثابة أداة تشخيصية لتحديد دوافع التغيير أو فحص النظرية أو الهدف من وراء المشروع المقترح.
- بداية أو في منتصف المشروع، لتكون الدراسة بمثابة أداة لـ"التحقق الواقعي" (Reality Check) أو "دراسة معمقة" (Deep Dive) لمعرفة رأي المستفيدين بما يحدث من تغيير مع مرور الوقت، ليتم إجراء التعديلات اللازمة بناءً على المعلومات المستخلصة منهم، أي من الأفراد الذين تقترح بيانات المراقبة أنهم إيجابيون و/أو ينحرفون عن المعايير بطريقة سلبية (Negative Deviants).
- بعد أو في نهاية المشروع، لتكون انعكاسًا لما تم عمله والسبب من ورائه (بما يشمل مدى كفاية وموثوقية وارتباط الافتراضات والنظرية التي تدعم المشروع)، حتى وإن لم تتوفر قاعدة أو مجموعة تحكّم لتساعد في تقييم الأثر من خلال المقارنات الإحصائية.

ب4. كيفية اختيار العينة

لا يوجد طريقة عالمية مثلى لاختيار الحالات لدراستها ضمن بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) لأنها تعتمد على العديد من العوامل السياقية. ومن أهم هذه العوامل (أ) الهدف الرئيسي من الدراسة، بما يشمل دورها في تقييم نظرية التغيير المحددة، (ب) توفير البيانات ذات العلاقة حول التباين/الاختلاف المتوقع في صفات المستفيدين/ات والخاسرين/ات من المشروع قيد التقييم، (ج) توفر البيانات ذات الصلة حول التباين في توفر أنشطة البرنامج أمامهم، (د) المحددات المرتبطة بالوقت والموارد، (هـ) كمية البيانات التي يستطيع المحلل/ة إدارتها. سوف يناقش هذا القسم من الوثيقة هذه العوامل بشكل مختصر، ومن ثم سيسلط الضوء على قرارات اختيار العينات اللازمة قبل البدء بجمع البيانات.

ب5 الهدف الرئيسي من الدراسة

إن اختيار الأشخاص المناسبين لإجراء المقابلات، وتحديد عددهم وطريقة اختيارهم بالشكل الأمثل بحاجة إلى إدراك واضح بنوع المعلومات المطلوب استخلاصها منهم، والأشخاص الذين سيجرون المقابلات، والسبب من ورائها. إن عدم إدراك هذه النقطة المهمة سوف يؤدي إلى مقابلات سيئة النتائج، وعدم فهم أهمية وجودة الدراسة. فعلى سبيل المثال، لا يعد التحيز ضمن عينة من الأشخاص مشكلة بالنسبة لدراسة بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) التي يتم إعدادها بهدف واضح وهو تحديد النتائج الناجحة من خلال مقابلة أشخاص إيجابيين. وبالتالي، فإن اختيار عينات منتقاة لتكون متحيزة بشكل مقصود أو صريح، مناسبة لهذا الغرض.

وبالعموم، تظهر الاختلافات في استراتيجيات اختيار العينات تبعًا لأولويات الدراسة، سواء كانت التأكيد على وتحديد كمية الأثر الكلي للمشاريع المكتملة على مجموعة سكانية معينة، بناءً على مجموعة من المؤشرات القياسية المحددة مسبقًا ونظرية التغيير، أو اكتشاف ما يحدث بطريقة أكثر انفتاحًا، لتحسين مستوى تنفيذ المشروع قيد الإنشاء، على سبيل المثال. ويعد بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) منهجية مرنة ومنفتحة، تهدف بشكل أساسي إلى جمع الأدلة حول العمليات السببية، وليس تحديد مقدارها. أما اتخاذ القرار حول عدد المقابلات ومجموعات التركيز الواجب إجراؤها، فيعتمد على ضرورة الحد من التحيز في انتقاء العينات بشكل أقل من تقييم كون الأفكار الإضافية حول عمليات المشروع التي تم استخلاصها من البيانات الإضافية غير ضرورية أو مفيدة لتبرير صرف تكاليف إضافية. وبشكل "معياري"، يتكون بروتوكول التأثير النوعي "الواحد" من 24 مقابلة منزلية انفرادية وأربع جلسات نقاشية مع مجموعات تركيز، إلا أن ذلك قابل للتعديل لعدة أسباب، منها الوقت اللازم لاختيار المستجيبين/ات المحليين/ات. ومن الشائع إجراء بروتوكول التأثير النوعي "المزدوج" لجلب عينات فرعية من مجموعتين متناقضتين من السكان، أو حتى أربع مجموعات ليصبح العدد 96 مقابلة.

ب6 التباين السياقي

إن اختيار المستجيبين/ات عشوائيًا ضمن العينة السكانية الكاملة المتأثرة بالمشروع قيد التقييم هو نقطة بداية موفقة لاختيار العينات اللازمة في دراسة بروتوكول التأثير النوعي (QUIP)، إلا أن هنالك عدة أسباب منطقية للابتعاد عن هذه الخطوة، فعلى سبيل المثال، إذا كانت هنالك أسباب واضحة لتوقع تباين الأثر ضمن المجموعات الفرعية المختلفة، وكان لدينا بيانات تمكننا من تحديد هذه المجموعات الفرعية، فهذا يعني وجود احتمالية كبيرة لتصنيف العينة وتقسيمها إلى طبقات. ويمكن للمشروع قيد التقييم أن يغطي منطقتين مختلفتين جغرافيًا، لتبرير الحد الأدنى من الناس (الكوتا) التي يعيشون فيها (مثل المناطق المدنية والريفية، والقرى المروية وغير المروية). وهنا يمكن اعتبار تقسيم العينة إلى طبقات فئًا بحد ذاته يعتمد على التفكير المسبق بالعوامل السياقية التي غالبًا ما تكون مصدرًا للتباين في مخرجات المشاريع. وبعد أن يتم جمع بيانات المراقبة الأساسية والنهائية وتحليلها، تتولد هنالك احتمالات إضافية لاختيار العينات في البروتوكول. فمثلًا: يتم اختيار عينات "الكوتا" لمنازل "الانحراف الإيجابي" (Positive Deviant) ممن اختبروا التحسينات السريعة في المؤشرات الأساسية، وذلك لمعرفة مزيد من المعلومات حول الدوافع وراء هذا التحسن. وعلى العكس من ذلك، هنالك حالة اختيار متعمد للعينات المتحيزة من المنازل الذين لم يلمسوا أي تحسينات، لمعرفة السبب. وهنالك خيار ثالث وهو القيام بالخيارين معًا للتأكد بشكل تام من

الحصول على طيف متنوع وواسع من التغييرات السببية التي تؤثر على المنازل. أو يمكن القيام بدراسة بروتوكول التأثير النوعي "المزدوج" باختيار أربع مجموعات (كوتا): أكثر غنى وفي تحسن، أكثر غنى ولكن في انحدار، أكثر فقرًا ولكن في تحسن، أكثر فقرًا وفي حالة أكثر سوءًا. وفي جميع الحالات، فإن عدد المقابلات التي يجب إجراؤها لا يعتمد فقط على التقليل من الخطأ الحاصل عند اختيار العينات، وإنما أيضًا على المزايا الهامشية (من ناحية عدد دلائل أكثر لدوافع التغيير)، التي يتم الحصول عليها من كل مقابلة إضافية يتم إجراؤها.

ب7 التباين المتعلق بالاستهداف أو "المعالجة"

وهو التباين في كيفية تأثير أنشطة المشروع على أنواع مختلفة من الناس، بما يشمل أولئك الذين يتلقون الخدمات والمنتجات والبضائع المختلفة. من جهة أخرى، هنالك بعض الفئات التي تتأثر بأنشطة المشروع بشكل غير مباشر فقط، وذلك لأن جيرانهم، على سبيل المثال، قد تأثروا بهذه الأنشطة وبالتالي هنالك احتمال مشاركتهم بها. وفي حال توفر البيانات الكافية حول التباين/الاختلاف في المجموعات أو الأشخاص الذين يتأثرون بشكل مباشر بأنشطة المشروع، والوقت الذي تأثروا به، فمن المتوقع أن هذه الاختلافات ستعود بتأثيرات مختلفة على الأشخاص، وبالتالي يتوجب إجراء عملية تقسيم طبقات للعينات للتأكد من أنها تعكس بشكل صحيح مدى واسعًا من التعرض (Exposure) أو المعالجة (Treatment). ولا يتطلب تقييم الأثر باتباع دراسة بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) توفر مجموعة تحكم من الناس غير المتأثرين بأنشطة المشروع، إلا أنه من المحتمل إجراء مقابلات مع بعض الأشخاص غير المتأثرين بالمشروع (مشابهين لأولئك المتأثرين به)، بهدف معرفة فيما إذا كان لديهم دوافع تغيير إضافية أو مختلفة.

د) المحددات المتعلقة بالوقت والموارد

أما السبب الثالث للابتعاد عن العشوائية التامة في اختيار العينات هو تجميع المستجيبين/ات في مكان جغرافي واحد لتقليل الوقت اللازم لذلك والحد من تكلفة تجميع البيانات. ومن الطرق الجيدة للقيام بذلك هو اختيار عينتين عشوائيتين على مرحلتين، حيث تعتمد المرحلة الأولى على الوحدات الجغرافية (مثل القرى، الضواحي أو مناطق التعداد السكاني) المدرجة حسب معايير معروفة، وهي على الأرجح مصدر مهم للتباين في مخرجات المشاريع (مثل المسافة التي تبعد عن الطريق الرئيسي أو مركز السوق، والمناطق الزراعية البيئية). بعد هذه الخطوة يتم اختيار تجمع سكاني بشكل عشوائي، ومن ثم انتقاء تجمعات سكانية إضافية من خلال العد التنازلي في قائمة التجمعات واختيار x ، حيث أن x هي عدد التجمعات مقسومة على عدد العينات المرغوب. فعلى سبيل المثال، عند اختيار 40 قرية يوجد في كل منها عدد متساوٍ من المستفيدين من المشروع، يتم أخذ 4 منهم كعينات، ومن ثم يتم اختيار القرية رقم 10 من أي نقطة بداية عشوائية في القائمة. وتتم إعادة هذا الإجراء خلال المرحلة الثانية، وذلك بالبداية ضمن قائمة كافة المنازل المستفيدة من المشروع قيد التقييم في كل قرية من القرى المختارة.

وأخيرًا، يمكن للمحددات المتعلقة بالميزانية (والتي تنشأ بسبب عوامل خارجة عن سيطرة رئيس/ة المقيمين/ات وحتى المفوض/ة)، أن تقلل من العدد الكلي للمقابلات ومجموعات التركيز التي يمكن للبروتوكول أن يعطيها. وهنا يجب اتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم القيمة المحتملة. وهو أمر منطقي ولا يقل منطقية عن اتباع الحسابات اللازمة لمعرفة أقل حجم مطلوب للعينات لتقدير قيمة المؤشر الرئيسي لمستوى مقبول من الأهمية الإحصائية.

(هـ) القدرة الاستيعابية للمحلل/ة

من المؤثرات الإضافية على حجم العينة واختيارها هو الحد الاعلى لكمية البيانات التي يمكن للمحلل/ة أن يغمس/تنغمس (Immerse) فيها، للترميز بشكل منهجي وشامل. إن تجاوز الحد المزدوج من العينة للبروتوكول من المرجح أن يستنزف جميع المحللين/ات باستثناء المحللين/ات الأكثر موهبة وخبرة. ومع ذلك، إذا كان هناك ما يبرر وجود عينة أكبر، فيمكن إجراء دراسة تقييم متوازنة أو متتالية وتحليلها بشكل منفصل، ويمكن بعد ذلك إخضاع التقارير للتوليف (Synthesis) أو التحليل التلوي/تحليل ميتا (Meta Analysis)

قبل اتخاذ قرار بشأن نهج اختيار الحالة، قد يكون من المفيد مراجعة هذه الأسئلة كفريق:

- هل من المهم تقييم التجربة الاعتيادية للمستفيدين من المشروع، أم الأهم هو التركيز على التجارب المتنوعة لمجموعات اجتماعية واقتصادية معينة، أم المجموعات التي تم تعريضها لـ "معالجات" مختلفة، أم تلك المجموعات التي تبدو أن وضعها أفضل أو أسوأ من غيرها، حسب بيانات المراقبة؟
- هل استخدام العينات المستخدمة في دراسات أخرى مفيد؟ أم هل من الأفضل تجنب المستفيدين الذين تمت مقابلتهم ضمن دراسات أخرى لتفادي الإجهاد من استخدام عدد كبير من المسوحات أو الاستبيانات؟
- هل من المفيد جمع المعلومات من الأفراد أو المجموعات خارج نطاق المستفيدين (مثل الأشخاص أو المجموعات التي تستفيد من المشروع أو تتضرر منه بشكل غير مباشر؟)

ب5 إلى أي مدى يجب حجب (Blindfold) معلومات معينة عن الباحثين؟

- يساعد حجب المعلومات – بما يشمل حجب المعلومات المزدوج (Double Blindfold) – في الحد من مشكلة التحيز للمشروع وبالتالي تعزيز موثوقية النتائج. أما كمية المعلومات الواجب حجبها عن الباحثين/ات الميدانيين/ات فتعتمد على أهدافك وعلى سياق الدراسة.
- يمكن اتباع أسلوب حجب المعلومات المزدوج فقط عبر توظيف طرف ثالث، وذلك ليتم توظيف وتدريب ودعم فريق الباحثين/ات دون معرفة هوية المنظمة أو المؤسسة المنفذة للمشروع أو الدراسة.
 - يمكن اتباع أسلوب حجب المعلومات الجزئي فهو أكثر ملاءمة، من خلال توظيف فريق باحثين/ات موثوق مباشرة من قبل المفوض، ولكن دون منحه معلومات عن المشروع قيد التقييم.
 - في حال عدم اتباع أسلوب إخفاء المعلومات، سوف يحصل فريق الباحثين/ات الموثوق على معلومات أكثر صلة وتفصيلاً عن المشروع؛ فخبرات الفريق المهنية الواسعة ونزاهته تكون أكثر من كافية لضمان عدم تحيزه ولا يحث المستجيبين/ات على الإجابة على الأسئلة بطريقة متحيزة، تماشياً مع مصالحهم وفهمهم المسبق عن المشروع.

- قد يكون عدم حجب المعلومات ضروريًا إذا كان غير عملي أو أخلاقي أو يشكل خطرًا على المستجيبين/ات والباحثين/ات. وبدلاً من ذلك، يمكن التركيز على تصميم استبيان استكشافي (Exploratory) مفتوح (Open-ended)، ليضع الدراسة ضمن سياق أكثر اتساعًا، ولتشجيع المستجيبين/ات على الرجوع إلى هذا السياق عند التفكير بدوافع التغيير.
- من جهة أخرى، يجب أن يركز البحث الذي يشمل أشخاصًا كمشاركين/ات أو مستجيبين/ات على مبادئ أخلاقية، وبالتالي فإن حجب المعلومات عن المستجيبين/ات يولد أسئلة أخلاقية محددة يجب تقييمها بحذر قبل البدء بالدراسة. وليس بالضرورة أن يكون حجب المعلومات كاملاً ولا يجب أن يكون دائمًا أو أبدًا؛ بل مؤقتًا ليكون بمثابة وسيلة مناسبة لغرض مفيد. وهنا نوصي المؤسسات أو المنظمات التي تجري دراسات بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) بتضمين ورش عمل حول تعدد المنهجيات المستخدمة للتقييم، والتغذية الراجعة وعدم حجب المعلومات، لمشاركة كوادر عمل المشروع والمستجيبين/ات فيها، بعد الانتهاء من جمع البيانات وتحليلها. ويتم اتخاذ القرار حول الكمية الدقيقة من المعلومات الواجب إخفاؤها والمسموح عرضها خلال مرحلة التصميم، مع الاتفاق على الالتزام بالمبادئ والإجراءات الأخلاقية المتعلقة بالسرية وإخفاء الهوية.

ب6 ما الشكل الذي تتخذه المقابلات؟

يستخدم بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) أداتين رئيسيتين لجمع البيانات: الأولى هي المقابلات شبه المنظمة (Semi-structured Interviews) على مستوى المنازل، والثاني هي مقابلات مسهّلة مع مجموعات التركيز (Facilitated Focus Group Interviews). ويكون الاستبيان في كلتا الأداتين مرتكزًا على سلسلة من مجالات الصحة والمعيشة، والمصممة لتغطية مخرجات محددة بنظرية التغيير للمشروع قيد التقييم. فعلى سبيل المثال، يتضمن مشروع الترويج للمعيشة في المنازل-المزارع، والأمن الغذائي والتغذية، المجالات التالية:

- إنتاج الغذاء
- استهلاك الغذاء
- الدخل
- صرف النقد
- العلاقات الداخلية في المنزل
- العلاقات المتبادلة بين المنازل
- الصحة العامة

ويتم إعداد الأسئلة في الاستبيان بهدف تحفيز المناقشات بطريقة منفتحة، مع إضافة قائمة بأسئلة إضافية متاحة للحفاظ على هذه النقاشات وتعميقها حول التغيير التي تمت ملاحظته من قبل المستجيبين/ات، والأسباب وراءها. بعد ذلك، يتم طرح الأسئلة المغلقة بعد الانتهاء من النقاشات المفتوحة حول مجال ما، فيما يعد طريقة مفيدة لجذب الانتباه نحو إنهاء النقاشات حولها والانتقال إلى مناقشة المجالات التي تليها:

أمثلة على الأسئلة المطروحة في مجال إنتاج الغذاء

سؤال مفتوح

هل لك أن تخبرني فيما إذا تغيرت طريقة إنتاج الغذاء في منزلكم خلال العامين الماضيين؟ وكيف تم ذلك؟

هل تقوم بأمر أكثر أو أقل بهذا الصدد؟

هل تقوم بأمر بشكل مختلف؟

هل قمت بأنشطة جديدة للمساعدة في إنتاج مزيد من الغذاء؟

ما هي المواسم التي كان فيها التغيير أكثر وضوحًا؟

ما أسباب هذه التغييرات؟

سؤال مغلق

بشكل عام، كيف تغيرت قدرتك في المنزل على إنتاج كميات كافية من الغذاء لتلبية احتياجاتكم في هذا الوقت.

وعادة ما تستغرق المقابلات ما بين ساعة إلى ساعة ونصف، لإتاحة الوقت الكافي لفرق البحث لإيجاد المستجيبين/ات، وتقديم أنفسهم، وإجراء المقابلات، ومن ثم تدوين الملاحظات في نفس الوقت (بعد سماع التسجيلات إن أمكن، أو الاستعانة بخدمات شخص آخر لتدوين الملاحظات خلال إجراء المقابلة).

ب7 تحليل البيانات وتقديمها

من أهم المشكلات التي قد تواجه عمليات البحث النوعي وتقييم الأثر هو كيفية تنظيم وفهم الكم الهائل من البيانات النصية، والقيام بذلك بطريقة شفافة، لتكون التعميمات التي تنتج منها قابلة للمرجعة من قبل الآخرين. وتلك هي الخصائص التي يستند إليها بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) لدى تحليل البيانات. ويمكن تقسيم الطريقة المتبعة من قبل البروتوكول إلى خمس خطوات:

- الاطلاع والتعرف على كافة البيانات من خلال قراءتها أكثر من مرة
- تخصيص أجزاء من البيانات النصية برموز معينة لكل جزء
- تحديد الأفكار والقصص والمناقشات التي يمكن أن تجمع أكثر من عنصر مرمز معًا
- إعادة فحص هذه الأفكار والقصص ومجموعات البيانات المرمزة الداعمة لها، ومقارنتها مع البيانات الأصلية بالتعاون مع الفريق المفوض
- إعداد التقارير بشأن النتائج وتقديمها بطريقة موثوقة ومباشرة، مع الانتباه إلى غنى البيانات المخفية وأهميتها.

ولكن هذه العملية نادرًا ما تكون خطية (Linear) بشكل كامل، فالخطوة الخامسة هي بمثابة تذكير مهم ومحدد بأن العمليات التحليلية بشكل عام هي تكرارية. وفي نفس الوقت، لا يتضمن بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) مهامًا منظمة بالكامل، مما يميز هذه الطريقة عن غيرها من الطرق الأكثر مرونة لإجراء عمليات تحليل بيانات منظمة في مجال البحث الاجتماعي.

ولعل واحدة من أكثر الطرق ميكانيكية هو تحليل بيانات الأسئلة المغلقة لكل مجال، حيث يمكن بكل سهولة الحصول على لمحة عامة عن هذه النتائج بطريقة أوتوماتيكية، وكما هو موضح أدناه. إن هذه الطريقة تمكن كلاً من المحلل/ة ومستخدمي الدراسة من معرفة الأشخاص الذين ستتم مقابلتهم بسرعة والتعرف على وجهة نظرهم حول التغيير، وذلك خلال فترة محددة من الوقت، وعلى كافة مجالات الدراسة. من جهة أخرى، يمكن تقديم وتحليل هذه البيانات بطرق مختلفة، فعلى سبيل المثال، يمكن الكشف عن أنماط محددة من خلال ترتيب القائمة حسب خصائص اجتماعية واقتصادية متنوعة (حسب العمر، النوع الاجتماعي، الموقع، و/أو المستوى المادي). كذلك يمكن تثليث (Triangulate) البيانات حسب التغييرات الحاصلة، باستخدام بيانات مراقبة كمية أساسية ونهائية.

ويوفر هذا التحليل المبدئي لمحة مفيدة عن التغيير الحاصل، ولكنها لا تعطي أي معلومات حول العمليات السببية (Causal Processes) التي أدت إلى هذا التغيير. ولحل هذه المشكلة يتضمن التحليل بحسب بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) أجزاء مرمزة للبيانات التي تتم روايتها والتي تبين التغييرات السببية (مثل x تسبب حدوث y ، أو y حصل بسبب x).

ويعتمد التحليل النصي بحسب بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) على منهجيتين علميتين اجتماعيتين عريقتين وهما تحليل البيانات النوعية (Qualitative Data Analysis) والخرائط السببية (Causal Mapping)؛ وهو ترميز وتلخيص البيانات إما "استنتاجيًا"

(Deductively) باستخدام ثيمات/مواضيع محددة مسبقاً، أو "استقرائياً" (Inductively) بشكل أكبر، من خلال تحديد مواقع التكرار والأنماط الحاصلة في السرد، ومن ثم استخدام هذا الترميز لإعداد الخرائط السببية. وتتضمن عملية الترميز في هذا البروتوكول مهامًا منظمة بطريقة محكمة، مما يميزها عن الطرق الأخرى الأكثر مرونة المستخدمة في إعداد التحليلات الموضوعية ضمن الأبحاث الاجتماعية. وهنا نوصي بترميز الأقسام التي تدل على التغييرات السببية (Causal Claims) فقط (مثلًا x تسبب بحصول y ، أو y حصل بسبب x و z)، كما يجب استخدام الترميز لتسليط الضوء على ما يلي:

- دوافع التغيير/المؤثرات: بناءً على التصنيف الاستقرائي للأسباب وراء التغييرات أو النتائج؛
- المخرجات/العواقب: وهذه النقطة أيضًا بناءً على التصنيف الاستقرائي، مما يسمح بتصنيف عدد لا محدود من مجموعات الدوافع والمخرجات؛ حيث يؤدي كل دافع إلى نتيجة أو مُخرج، وبالتالي يحث استخلاص مخرج آخر، أو دافع آخر يؤدي إلى عدة مخرجات في نفس الوقت.
- زعم الإسناد (Attribution Claim)-الترميز الاستنتاجي (Deductive Coding) بناءً على نظرية التغيير (إلا إذا كانت الدراسة التي تجريها استكشافية بحثية)؛ أي إلى أي مدى دافع النجاح في قصتك يتحدى أو يدعم نظرية التغيير، أم هل هو بمحض الصدفة ولكنه مهم؟

تمكّن منهجية الترميز من تحليل تجارب المستجيبين/ات الذين تحدثوا عنها وكيف ساهمت دوافع التغيير المختلفة في الحد من أو تعزيز التغيير المرجو. وعلى عكس الباحثين/ات الميدانيين/ات، يحتاج المحللون/ات الذين يتبعون بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) إلى الحصول على كافة المعلومات والتفاصيل اللازمة عن المشروع، ليتمكنوا من الترميز للإسناد. وتتضمن مهمتهم تقييم كيفية ارتباط البيانات بنظرية التغيير المشروع، بحسب كيفية قيام المستجيبين بإسناد الأثر لأنشطة المشروع سواء (أ) بشكل صريح أو (ب) إدلاء التصريحات متماشية بشكل ضمني مع نظرية التغيير الخاصة بالمشروع، (ج) الرجوع إلى دوافع التغيير التي جاءت بمحض الصدفة ضمن أنشطة المشروع. ويمكن ترميز التصريحات أيضًا بحسب وصفها سلبية أو إيجابية من قبل المستجيبين.

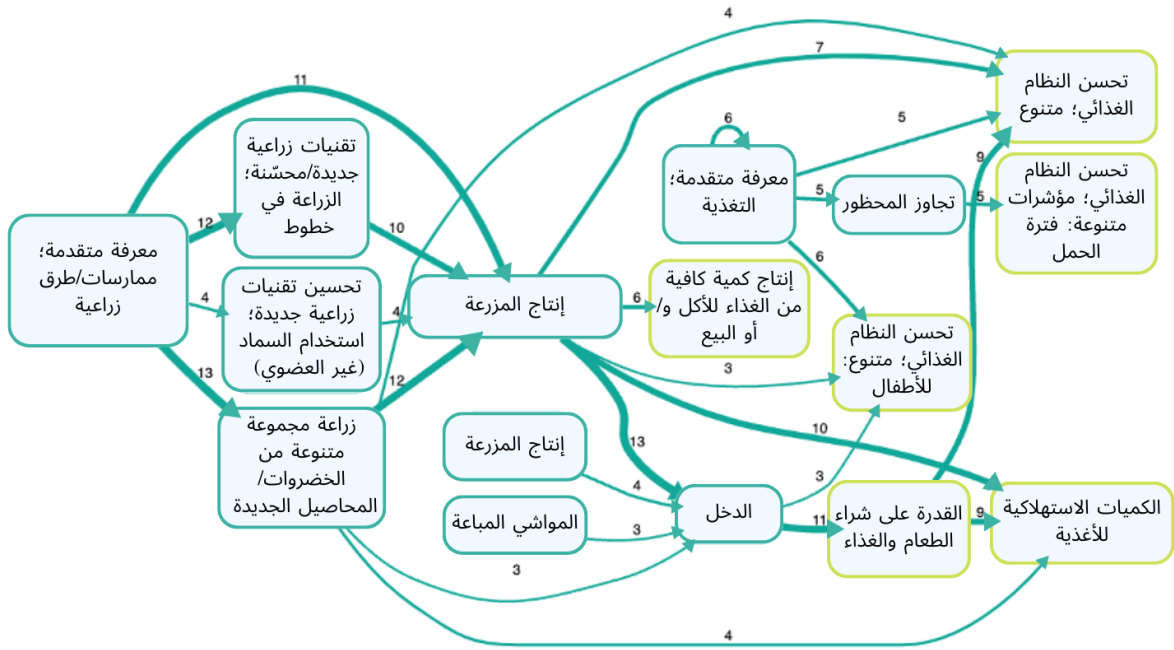
وتتوفر برامج التحليل النوعي المتنوعة في الأسواق، وحتى برنامج إكسل (Excel) يمكن أن يؤدي الغرض، ولكن تركيز بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) على الروابط السببية ساق منظمة Bath SDR إلى الاستثمار في إعداد برنامج الخرائط السببية (www.causalmap.app) والذي يسهل على المستخدم/ة ترميز السبب والأثر في قصص التغيير، مع توفير خرائط يتم توليدها أوتوماتيكيًا خلال الترميز.

ويقوم المحللون/ات بتسليط الضوء على الاقتباسات في تقاريرهم، حيث أن في كل اقتباس يحددون زوجًا من العوامل السببية: السبب والأثر. ومع استمرار المحلل/ة في تحديد الإدعاءات السببية في تقريره/ها، يقوم/تقوم بإعادة استخدام العوامل المتوفرة والمذكورة من قبل نفس المستجيب/ة أو المستجيبين. وبهذه الطريقة، يمكن إعداد خريطة سببية تبين كافة الروابط ما بين جميع العوامل السببية. وتكون النتيجة شبكة غنية أو خريطة تتضمن مئات العوامل والروابط السببية، بحيث تلخص القصص المروية من قبل كافة المستجيبين بشكل مرئي. بعد ذلك يتم تقسيم هذه الخريطة وفلترتها لإظهار نواح معينة من القصص، والاستعلام حول كيف يمكن للقصص أن تختلف باختلاف صفات وخصائص المستجيبين/ات.

وتساعد الرسومات والحسابات المتوفرة في تطبيق (Causal Map) في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل هنالك دليل من حصول التأثير المرجو من البرنامج على المستفيدين/ات، وفي حال كانت الإجابة نعم، ما عدد الأدلة المتوفرة على ذلك؟
2. هل أثرت عوامل أخرى على المخرجات المتوقعة، وفي حال كانت الإجابة نعم، ما عدد الأدلة المتوفرة على ذلك؟
3. هل كانت هنالك أية تأثيرات غير مرغوبة للبرنامج؟ وهل كانت إيجابية أم سلبية؟
4. ما هي دوافع التغيير أو الأنماط التي يمكن تحديدها والتي بدورها تساعد في تصميم البرامج المستقبلية؟
5. هل هنالك فروقات واضحة بين الخرائط والتكرارات ضمن المجموعات العمرية، النوع الاجتماعي، إلخ؟

مثال على خريطة يومية تتضمن كافة دوافع التغيير في الحميات الغذائية



عدد الموارد محدد فوق الروابط. العوامل المحددة باللون الأخضر تدل على أهداف الفلتر

وتركز عمليات التحليل في بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) على أصوات وآراء المستجيبين/ات المباشرة وتضعها دائما في المقدمة، فكافة شبكات التواصل معهم ترجع وبكل شفافية إلى النص السردي الأصلي، وبالتالي إن سأل أحدهم: "من أي جاءت هذه الصلة أو هذه المعلومة؟" يمكنه/يمكنها العودة لقراءة الكلمات الأصلية التي نطق/نطقت بها المستجيب/ة. وتهدف عملية إعداد التقارير في البروتوكول إلى تشجيع القارئ/ة على البحث في الأقوال الأصلية للمستجيبين/ات وقراءتها ضمن سياقها الصحيح.

ويمكن استخلاص البيانات من الخرائط السببية وتحليلها واستخدامها لإعداد جداول مخططات إضافية أخرى.

ب8 استخدام بيانات وتحليلات بروتوكول التأثير النوعي (QuIP)

يمكن تعديل وتكييف عمليات تحليل البيانات المذكورة أعلاه واستخدامها بطرق رقمية مختلفة، حيث يتم دمج جداول وخرائط التلخيص وتضمينها في تقارير مكتوبة، والتي تشتمل على اقتباسات مأخوذة من البيانات المصدرية من المستفيدين/ات لتوضيح المخرجات والنتائج الرئيسية. ولكن ليس من الضروري أن يعتمد استخدام النتائج على المخرجات المكتوبة. فمثلاً، في حال قام فريق العمل المدرب من نفس المؤسسة المفوضة بإجراء عمليات الترميز بنفسه، عندها يبدأ التعلم الداخلي حتى قبل نهاية مرحلة التحليل. ويمكن أيضاً استخدام لوحات التحكم الرئيسية التفاعلية (Interactive Dashboards) لتنظيم اجتماعات التغذية الراجعة مع كوادر عمل المشروع، والأفراد المستجيبين وغيرهم من الجهات المعنية بالمشروع.

ويدرك هذا البروتوكول ماهية المخرجات المهمة التي تنتج عن المستجيبين أنفسهم، وبالتالي من المنطقي دمجهم في ورشات التثليل، بهدف تمكينهم من تحدي وترسيخ واستكمال النتائج. إن هذه الخطوة تعد بمثابة ضبط للجودة وتعمق في إدراك نوع التغيير الحاصل، والجهات التي تأثرت به، والكيفية والسبب.

وتتضمن أهم الأسئلة التفسيرية ما يلي:

- إلى أي مدى تتماشى النتائج مع آليات النقل والمخرجات المتوقعة والمذكورة في نظرية التغيير؟
- ما هي الأدلة حول العمليات والمخرجات التي لا تتماشى مع نظرية التغيير الأصلية، وكيف يمكن تبريرها؟
- ما هو نطاق العمل لإطلاق التعميمات المنطقية على المشروع بأكمله بعد تحليل النتائج، مع الأخذ في الاعتبار خصائص عينات المستفيدين بأكملها وعينات الأفراد الذي تمت مقابلتهم؟
- ما الأمور التي تبرر حصول الفروقات في العمليات والمخرجات المتوقعة والواقعية للمشروع، وما تأثيرها على الأنشطة المستقبلية؟
- هل البيانات ثابتة ومتناغمة أم غير متناغمة مع بيانات المراقبة الكمية والبيانات التي تم جمعها من مصادر أخرى (بما يشمل الاجتماعات مع كوادر عمل المشروع)؟، وكيف يمكن ترجمة الفروقات والتشابهات بالطريقة المثلى؟

ويجب تزويد المفوض بتقرير يتضمن جداول التلخيص الأساسية وغيرها من مخططات البيانات التي تشتمل على أنماط البيانات الأكثر أهمية، كما يجب أن تكون مدعمة بملاحق تشتمل على سجلات الرموز (ولوحات البيانات الرئيسية حسب الحاجة)، مما يسهل عملية إيجاد مصادر البيانات. وتتضمن هذه الخطوة إتاحة البيانات بأكملها بدلاً من توفير الاقتباسات التي يختارها المقيّم فقط، كما تبين أسباباً واضحة وراء اختيار هذه الاقتباسات.

بعد الانتهاء من عمليات التحليل (وفي حال عدم الطلب من فريق البحث المشاركة في دراسات إضافية حيث تكون فيها المعلومات مخفية

عنه)، عندها تبدأ المرحلة النهائية القوية في بروتوكول التأثير النوعي (QUIP)، وهي تنظيم واحدة أو أكثر من ورش عمل تثليث أو استخلاص المنطق من البيانات، ودعوة كوادرات العمل، وفريق البحث، والمستجيبين/ات وكافة الجهات المعنية إليها. وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز الشفافية وتمكين الباحثين/ات من تقديم ترجمتهم الخاصة حول النتائج، والتعقيب على الملاحظات التي دونوها، وملاحظاتهم الميدانية المباشرة وخبراتهم الواسعة. وتكون النقاشات في هذا النوع من الورشات مفيدة لوضع نتائج بروتوكول التأثير النوعي (QUIP) ضمن سياق أوسع، والبدء بتشكيل توصيات داخلية لانطلاق المرحلة العملية/التنفيذية.

في بعض الأحيان، قد تشكل النتائج السلبية أو غير المتوقعة مصدرًا للتوتر الداخلي في المنظمة أو المؤسسة، حيث يفضل بعض كوادرات العمل أو الجهات ذات العلاقة بالمشروع التواضع عن هذه النتائج أو التغميم عليها دون محاولة التعامل معها (وهي مشكلة قد تنشأ خلال مناقشة مسودات التقارير). ويمن اعتبار هذا النوع من التوتر عائقًا أمام استكمال الدراسات وطرح طلبات غير مضمونة أو مخطط لها عن التوقيت والموارد، ولكن هذه النتائج السلبية أو غير المتوقعة يمكن أيضًا أن تشكل بحد ذاتها فرص تعلم ممتازة.

ومن مبادرات المتابعة البديلة هو قيام المفوضين/ات بإعداد تقارير حول نتائج الدراسة -مجهولة الهوية- (Anonymized) وتقديمها للمستجيبين/ات الذين تمت مقابلتهم، وذلك من خلال مجموعة أو أكثر من مجموعات التركيز أو ورش عمل استخلاص المنطق. ويوفر ذلك فرصة لشكر المستجيبين/ات على مشاركتهم، والبحث في كيفية قيامهم بترجمة النتائج بطريقة أكثر تفصيلاً. ويمكن خلال هذه الاجتماعات مناقشة النتائج غير الأكيدة، أو الإجابة على بعض الأسئلة التي تركت بلا إجابة خلال المقابلات الأصلية، إلى جانب الحديث حول نطاق عمل أنشطة المشروع ومتابعتها.